عامل بنغالي.. (عدسة/ محمود رؤوف)

أوهين شاب بنغلاديشي في العقد الثاني من العمر كان خائفاً من الخروج إلى الشارع العام في منطقة الكرادة، وقال بلهجة عربية (مكسره) "أخاف ... بوليس". جملته اخترقت مسامعنا عندما كنا نجلس في إحدى المؤسسات الإعلامية، إذ انه قبل ذلك، كان يذهب إلى أي مكان يرسل إليه في العاصمة ، سألنا أوهين عن سبب خوفه من الشرطة قال: الشرطة قبضت على الكثير من العمال الآسيويين في الشارع وتم ترحيلهم الى بنغلاديش، فهو لا يريد الرحيل، حيث لم يمض على قدومه إلى العراق غير سنة تقريباً، وانفق مقابل قدومه مبلغ ٥ آلاف دولار إلى شركات استقدمتهم عن طريق البحر إلى البصرة من دولة الإمارات وتركيا .

□ بغداد/ إيناس طارق

ورطة العمال الآسيويين في العراق

شركات محلية تجلبهم عبر البحر.. والشرطة تلاحقهم في الشوارع

عمالة المنطقة الخضراء

زميله سامي كان يعمل في المنطقة الخضراء لمدة خمس سنوات لكن انتهاء العقد مع القوات الأميركية سمح له بالتعاقد مع مقاولين عراقيين في محاولة لزيادة فرصة البقاء في العراق . سامي لا يتجاوز عمره العشرين عاماً، نحيل البنية، مصفر الوجه، وتبدو على ملامح وجهه علامات المرض، يقول عن سبب قدومه إلى العراق"المرتبات والمكافآت التي كنا نحصل عليها جراء عملنا في المنطقة الخضراء كانت تكفينا للمعيشة هنا"، حيث انه استطاع شراء بيت في بنغلاديش لعائلته الكبيرة المكونة من ٨ أفراد، وجاء إلى العراق بعقد رسمي لكن الآن يعمل بدون صفة قانونية وعن طريق أصدقاء آسيويين آخرين حصل على العمل الحالي ويحتفظ بجوازه بعد أن هرب من المقاول الذي كان يتسلم عمولة شهرية لقاء بقائه في العراق ، ويخشى من إلقاء القبض عليه من قبل القوات الأمنية، ومن ثم ترحيله إلى بنغلاديش فهو لا يريد العودة لان بلاده ليس فيها فرص عمل، وتعب من البحث هناك والآن يتقاضى راتب ٥٠٠ دولار يبعث بنصفها إلى عائلته، والمبلغ الباقي يكفيه للعيش هنا فالإقامة تكون على صاحب العمل وأجور الطعام يتحملها هو .

يمتى الفرج يا ربي؟

شركات التوظيف

والغريب في الأمر هو قول أصحاب مكاتب تشغيل العمال بان العمال العراقيين لا يرغبون في العمل بجدية ويفضلون البطالة على العمل . حيث علق سلمان كرم صاحب مكتب الإخلاص الواقع في منطقة المنصور : بعض العمال العراقيين يرفضون العمل بوظائف خدمية مثل التنظيف والخدمة في المستشفيات والأماكن العامة، لذا استقدمنا العمال الأجانب لغرض ملء ذلك الفراغ، ولا يخفي أصحاب هذه الشركات في تبريراتهم السبب الحقيقي لذلك الاستقدام وهو قلة الأجور الذي يتقاضاها العامل الأجنبي قياسا بالأجور التي يطلبها العامل العراقي حيث يقولون :إن الراتب الذي سنعطيه لخمسة عراقيين يأخذه بالمقابل أكثر من عشرين عاملاً أجنبياً . أما بالنسبة الى فحوصاتهم الطبية، قال كرم إن شهادة الفحص تكون مرفقة مع صورة الجواز واغلب العمال الآسيويين هم من كان يعمل في المنطقة الخضراء إلا القليل منهم مَن قدم من بعض المحافظات عن طريق مقاولين خاصين باستقدام العمال الأجانب بطرق غير شرعية. يقول احد أصحاب الشركات التي باشرت نشاطها عام ٢٠٠٩ في بغداد بالمستقبل القريب: إن العامل الأجنبي يتلقى راتبا شهريا يتراوح ما بين ١٥٠ و ٣٠٠ دولار حسب الكفاءة والخبرة ويعملون في المطاعم والمعامل والمحال التجارية والفنادق وافران الصمون، وهناك شركات أهلية متخصصة في استيراد العمالة الأجنبية، ويعتقد أن هذه التجربة حديثة بدأت بعد العام ٢٠٠٣، مؤكدا أن العمال القادمين من بنغلادش يشكلون ٩٠٪ من العمالة الأجنبية، في حين يشكل الاندونيسيون عددا قليلا، وبالرغم من أن أصحاب الشركات التي تؤمن العمالة الأجنبية أشاروا إلى أن العمالة الأجنبية لا تتقاطع مع العمالة العراقية كونها متخصصة في مجالات التنظيف وخدمات المنازل، راح آخرون يطالبون الجهات المعنية بإلغاء قانون العمالة الأجنبية الذي صدر في ٢٧/٨ /٢٠٠٩ والاعتراض على السماح باستخدامها.

اتحاد نقابات العمال

وفي تصريح سابق لرئيس اتحاد نقابات العمال وكالة جبار طارش قال: إن القانون المرقم (٦٥) لسنة ١٩٧٠ وهو قانون خاص بالعمل لا توجد فقرة في مفرداته بعدم استيراد العمالة الأجنبية، وفي ظل غياب هذه الفقرة المهمة والموجودة في جميع قوانين العمل في العالم، تدفقت العمالة الأجنبية مؤخراً بصورة كبيرة وبأعداد هائلة من خلال سماسرة أهليين فتحوا مكاتب خاصة بهم ليصدروا أموالنا الى الخارج، مطالبا الحكومة والبرلمان بإصدار تشريعات تتلاءم مع المرحلة الحالية لخدمة الطبقة العاملة بما يتناسب مع ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

ومع هذا الانتشار الواسع لوجود العمالة الأجنبية، لاسيما الآسيوية منها، بنسائها ورجالها، حيث يراها المواطنون البغداديون في أماكن كثيرة، بين أروقة الدوائر والمساكن والشوارع والأزقة، ونتيجة لهذه الظاهرة، تعالت أصوات الكثير من المواطنين تستهجن هذا الإجراء، عادّة إيّاه تعميقا لأزمة البطالة، ويرى البعض أن إطلاق العنان لهذه الظاهرة دون كبحها بضوابط وقوانين وأنظمة تحد منها، ربما تتفشى وتستفحل لتشكل نسبة سكانية تنسحب على الأزمات الأخرى لتزيد من تفاقمها، كأزمة السكن وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وأجور الخدمات الأخرى.

عمالة تغزو العراق

بالمقابل تتزايد أعداد خريجي الجامعات العراقية الذين يقضون أوقات فراغهم على رصيف البطالة أو مرابطين قسرا في بيوتهم وجالسين بالمقاهي يتحسرون على عدم احترافهم وتعلمهم مهنة منذ صغرهم، كان من الممكن أن تنقذهم من محنة البطالة التي يعانوها الآن، حيث شهاداتهم الجامعية معلقة على جدران البيوت يعلوها غبار الإهمال . والبطالة العراقية فاقت وفق إحصائيات شبه رسمية الـ٥٠٪ وقد تكون النسبة اكبر بكثير كما تقول بعض الجهات المختصة في هذا الشأن.

ورغم ارتفاع معدلات البطالة فإن العمالة الأجنبية تغزو العراق طمعا بالمشاريع الحديثة التي من المقرر انجازها مستقبلا، وقد أعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أنها بصدد وضع ضوابط جديدة لتنظيم عمل العمال الأجانب وإلزام أرباب العمل بتحديد عدد ساعات العمل وأيام العطل للعمال الأجانب، وأضافت بنداً إلى عقود العمل الموقعة مع الشركات الاستثمارية التي دخلت العراق يلزمها بأن يكون نصف الأيدي العاملة في مشاريعها من العراقيين ويعمل معظم العمال الأجانب في قطاع الخدمات مثل تنظيف الأرضيات في المستشفيات الخاصة والفنادق ومدن الألعاب الخاصة وكذلك في بعض المحال التجارية والأفران.. ويؤكد الخبير الاقتصادي سليم الالوسي أن زيادة الاعتماد على العمالة الأجنبية تعتبر سببا في ارتفاع معدلات البطالة فهذه العمالة الرخيصة أصبحت مفضلة في سوق العمل وتنافس العمالة المحلية وخصوصا أن عددهم تزايد في السنوات الماضية، وبالرغم من أن الإحصائيات الرسمية تقدر عددهم بـ ٦ آلاف عامل اجنبي غالبيتهم تم دمجهم في القطاع الخاص، فان الانطباع السائد في الأوساط الشعبية هو أن هذه الإحصائيات تبقى بعيدة عن الدقة في ظل غياب الضوابط القانونية التي تنظم دخول هؤلاء الى البلاد، وتشير آخر إحصائيات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الى ارتفاع معدلات البطالة إلى مليون و ٢٠٠ ألف عاطل عن العمل غالبيتهم من حملة الشهادات الجامعية، وكانت الحكومة قد أصدرت قرارا يقضي بترحيل العمالة الأجنبية الى بلدانهم وذلك بهدف التقليل من نسبة البطالة بين المواطنين وفقا للجنة العمل والشؤون الاجتماعية النيابية.

دائرة العمل

حسين احمد، مستشار مساعد في دائرة العمل والتدريب المهني بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، يقول: هنالك تعريف للعامل الأجنبي في القانون العراقي، وتتم الاستعانة بالعمالة الأجنبية حسب المادة (٤) في القانون، التي تخص مدى حاجة البلد الى العمالة الماهرة للمساهمة في بناء الاقتصاد الوطني، أي أن تكون عمالة ماهرة والتأكد من توفر الأمور الأمنية فيهم ويكون ذلك بالتنسيق مع وزارة الداخلية (مديرية الإقامة) وبعد إكمال الشروط المطلوبة قانونا، يتم منح الأجنبي إجازة ممارسة العمل لمدة سنة قابلة للتجديد، ونظرا لوجود أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل من العمالة الوطنية، تم إصدار توجيه وزاري من مكتب رئيس الوزراء ذي الرقم (٩٠٩) في ٨ / ٢ / ٢٠١١ الذي حصلت بموجبه الموافقة على عمل الأجانب عن طريق مجلس الأمن الوطني او عن طريق مجلس الوزراء.

اتفاقيات دولية

ويضيف أحمد: أما بالنسبة للعمالة العربية، هنالك اتفاقية صادرة عن منظمة العمل العربية، تحمل الرقم (٤) لسنة ١٩٧٥ التي أعطت الأولوية في التشغيل للعمالة الوطنية وثم العمالة العربية وبعدها العمالة الأجنبية، ونظرا للبطالة الكبيرة للعمالة الوطنية، هنالك تحديدات بهذا الخصوص متعلقة بعدم ترويج المعاملات للعمال العرب الذين دخلوا العراق بعد ٩ / ٤ / ٢٠١١ ، والشركات المتعاقدة مع الدولة لغرض تنفيذ المشاريع، تنقسم الى قسمين؛ الأولى متعاقدة وهي غير مشمولة بقانون الاستثمار التي طبق عليها القرار رقم (١٠٩٧) لسنة ١٩٨٥، إذ تقدم لها تسهيلات من الجهة الرسمية المحلية التي تساعدنا في تحديد الحاجة لعدد العمال والمهن المطلوبة، أما القسم الثاني، المشمولون بقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المتعاقدون مع الدولة تنطبق عليهم المادة (٣٠) من التعليمات رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩ الصادرة بناءً على قانون الاستثمار، التي تفيد إمكانية تشغيل العمال غير الوطنيين ولكن لا تزيد نسبتهم على (٥٠ ٪) من حاجة المشروع. ومن أسباب توافد العمالة غير الماهرة، قال: يعود ذلك إلى سنة ٢٠٠٤، حيث صدر قانون سلطة الائتلاف المنحلة الذي أجاز تشغيل العمال الأجانب من خارج العراق في الأشغال العائدة للقوات الأمريكية والمشاريع الأخرى في المنطقة الخضراء، وبعد انجاز تلك المشاريع بدلا من تسفيرهم إلى بلدانهم تم تسريبهم الى الشارع.

شركات توظيف: العامل الآسيوي أرخص وأكثر نشاطاً من "ابن البلد"

وزير العمل

فيما أكد وزير العمل نصار الربيعي أن بلاده لن تسمح بدخول العمالة الأجنبية غير الماهرة، مشددا على أن العمالة التي دخلت الى العراق غير شرعية ولا يوجد قانون يحميها.

وقال الربيعي في بيان صادر عن وزارة العمل وتلقت "المدى" نسخة منه إن "الوزارة لن تسمح بدخول العمالة الأجنبية غير الماهرة".

وأضاف "إذا كان هناك مشروع يحتاج إلى عمالة ماهرة، وبتخصيصات غير كافية لدينا في قاعدة معلومات العاطلين عن العمل، فإننا سنسمح عندئذ بعمالة أجنبية ماهرة وتحت تدقيق من الجهات المتخصصة لدينا وبما لا يزيد على ٥٠ بالمئة من حاجتهم على أن يعمل معهم ٥٠ بالمئة من العمال العراقيين".

وتابع الوزير الذي كان يتحدث عقب لقائه بوفد رسمي سريلانكي أن "الأيدي العاملة الأجنبية الموجودة حاليا في العراق والتي تتركز في بعض المحافظات هي عمالة غير شرعية ولا يحمي حقوقها أي نص قانوني".

وفي سياق متصل أشار مدير عام دائرة الإقامة العميد محمد حسين خليفة في تصريح سابق إلى أن هذه المجاميع من الشباب الآسيويين لم يأتوا عن طرق دائرة الإقامة بل عن طريق القوات متعددة الجنسيات التي تكفلت بإيصالهم الى العراق وهم يشكلون عبئا حقيقيا على تلك الشركات لذلك فإننا نسعى لإلقاء القبض على من لا يحمل تصريح الإقامة، موضحا أن هناك أكثر من ١٦٩ شخصا يقبعون حاليا في السجون العراقية.

وبحسب خليفة فإن العراق لم تصله حتى الآن سوى ١٠٠ عاملة آسيوية تعمل اغلبهن كعاملة خدمة لدى عدد من البرلمانيين ورجال الأعمال الذين يسكنون في المنطقة الخضراء التي تضم مقرات حكومية ومباني السفارات والبعثات الدبلوماسية العربية والأجنبية .

مطاعم شعبية

وفي مطعم شعبي كبير يعتبر من أشهر مطاعم الكرادة يعمل نحو ٢٠ عاملا آسيويا. وعن أوضاعهم ومعيشتهم يقول أبو محمد الذي يتولى إدارة المطعم إن "العمال الآسيويين يعملون بجد، بدءا من الساعة السادسة صباحا وحتى الساعة السادسة مساء."

ويؤكد أن جميع العمال يملكون الإقامة الرسمية من قبل دائرة شؤون الإقامة التابعة لوزارة الداخلية وان أجورهم تبلغ ٣٠٠ دولار شهريا وفق عقد ابرم معهم رافقه تعهد المطعم بتوفير سكن مع احتياجاتهم اليومية.

من جهته، رحب اللواء كمال حسين وكيل وزير الداخلية العراقي للشؤون الاستخباراتية بانتشار العمالة الآسيوية كون هذا الانتشار يدل على التحسن الأمني الواضح في العراق بعد هجمات رادعة للجماعات المسلحة من قبل قوات الأمن العراقي خاصة خلال العامين؛ الماضي والجاري.

لكن وكيل وزير الداخلية حذر من استغلال الشباب الآسيويين من قبل الجماعات المتشددة للقيام بعمليات مسلحة في العراق .

نظرات الى مستقبل مجهول